الرسالة التي أرسلها إليَّ منصور قديدير رئيس ديوان رئيس الحكومة الجزائرية يدعوني فيها للمشاركة في الملتقى الدولي لمواجهة الإرهاب. وقد لبيت الدعوة – 2002:

السيد كريم مروة المحترم،

لي الشـرف أن أعلمكم بأنه سـيتم عقد "ملتقى دولي حول الإرهاب" بالجزائر أيام 26–27–و28 أكتوبر 2002.

هذه التظاهرة التي سوف تنظم تحت إشراف السيد رئيس الحكومة الحكومة الجزائرية تهدف إلى معالجة الظاهرة وتحليلها من خلال السابقة الجزائرية.

باحثون، أساتذة وخبراء وطنيون ودوليون، سيشاركون في هذا الملتقى الذي دوّن مضمونه وتنظيمه في وثيقة ملحقة بعنوان "مذكرة تقديم".

بهذا الخصـوص، يسـرني أن ابعث لكم باسـم "لجنة التنظيم" دعوة رسـمية للمشـاركة في هذا الملتقى بالصفة التي ترونها مناسبة.

مع الأمنية بمشاركتكم بيننا، تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

منصور قديدير

رئيس ديوان رئيس الحكومة الجزائرية

الجزائر 2002/6/12

ملاحظة:

لبيت الدعوة وقدّمت مساهمة فيها وكنت الوحيد من لبنان وتعرفت فيها إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعدد من الشخصيات كان في مقدمتها الجنرال محمد التواتي الذي أصبح فيما بعد وبعد خروجه من الجيش مستشارًا سياسيًا لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وكنت أزور التواتي باستمرار خلال زياراتي للجزائر ونشأت بيننا صداقة.

أما فيما يتعلق بالبحث الذي أعددته للمساهمة في الندوة فقد قدمت ملخصًا مكثفًا عنه ونسخت النص الكامل لأداء المؤتمر. وبعد عودتي طبعت البحث في كرّاس ووزعته على أصـــدقائي وفيما يلي النص بعنوان: الإرهاب ومرجعياته أهدافه ونتائجه:

الإرهاب مرجعياته أهدافه ونتائجه

الحديث في موضـــوع الإرهاب، في هذه الأيام، هو حديث شـــائك. ذلك أن التعريف لهذه الظاهرة، الذي يجري تعميمه عالميًا، هو تعريف أيديولوجي، بامتياز، وله وظيفة أيديولوجية محددة. وهو لذلك، يحفل بالكثير من الالتباســـات. الأمر الذي يســـتدعي من الباحثين، الذين ينتمون إلى معســـكر الحرية والديمقراطية والتقدم الإنســـاني، الحذر والدقة، وأعلى قدر من الموضـــوعية، وأعلى قدر من الجرأة والمســـؤولية، في قول ما يرونه أقرب إلى الحقيقة والواقع، من دون مراعاة أي اعتبار، والمقصـــــود بالاعتبارات، هنا، ما يتصـــــل ببلداننا، وبأوضاعها، وبتفاقم ظاهرتي التخلف والاستبداد فيها، المولدين للعنف، بأشكاله المتعددة، ما هو قابل من هذه الأشـــكال لتفســـير، والتدبير، وما يدخل منها في باب الإرهاب. هذا التحفظ في الحديث عن الإرهاب يدعوني إلى اســـتباق بحثي هذا بطرح جملة من الأســـئلة، بهدف إثارة القدير والجدل. وهي أســـئلة لا تنبع من رغبة ذاتية، ولا من شـــــعور ذاتي، بل هي تنبع من واقع محلي وإقليمي وعالمي، ليس إلا واحدًا من كثيرة ممن يعانون من نتائجه على حاضر بلداننا ومستقبلها، وعلى حاضر البشرية ومستقبلها، في الوقت عينه.

فما هي هذه الأسئلة؟

قد يفاجئ البعض قولي بأن الإرهاب، الذي يكثر الحديث عنه في أيامنا هذه، وتخاض حرب عالمية لمواجهته، ليس، في نظري إلا جزءًا من القضـــــية التي ينبغي أن تشـــــغلنا، وتثير اهتمامنا، إذ أن الإرهاب، بالتعريف السائد له، ليس في حقيقته، سوى فعل ورد فعل، ثم فعل ورد فعل، وهلمجرا...

وهذان الفعل ورد الفعل، اللذان يشـــكل تكرار هما ظاهرة تاريخية تصـــل الأزمنة بعضـــها بعض، إنما يثيران، بذاتهما سؤالًا كبيرًا، أحب أن أبدأ به بحثي هذا المثقل بالأسئلة.

والسؤال الأول الكبير هذا إنا يتمحور حول طبيعة الحقبة التاريخية التي يسر فيها العالم اليوم، في مطالع القرن الحادي والعشـــرين ذلك أن البشـــرية، إذ تنتقل من قرن كان حافلًا بمشـــاريع كبرى للتغيير، تواجه اليوم مصيرًا لا أبالغ إنا ما قلت أنه مصير مجهول، وأهمية التوقف عند تحديد طبيعة هذه الحقبة من تاريخ البشرية أنه يساعدنا، كلا منا في بلده، وجميعنا على الصعيد الكوني في إعادة صياغة مشاريعنا الصغيرة والكبيرة، المحلية والعالمية، للتغير في اتجاه تحقيق الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية لجميع الشـــعوب، في ظل عالم يتجه، موضوعيًا، وبالقسر، نحو وحدته. والسؤال المباشر، في هذا الاتجاه، هو: ما العمل لكي تكون وحدة العالم هذه وحدة إنســـانية، وما العمل لكي نمنع قوى الظلم والاســـتبداد والاســـتغلال المهيمنة أن تســـتمر في تحكمها بمصـــائر الشـــعوب، عن طريق القهر والعدوان والتســـلط، وأن تتمادى في تهديد الكوكب الأرضـــي بالاحتراق؟ هذا السؤال الكبير يقودنا، حتمًا، وفي شكل طبيعي، إلى طرح أسئلة أخرى ذات صلة بالإرهاب، الذي هو موضوع بحثنا:

هل التعريف الســـائد للإرهاب، الذي يعممه الرئيس الأمريكي بوش، والذي يتجاوب معه في طرحه في

منطقتنا رئيس الحكومة الإسـرائيلية أرييل شـارون، هو ما يجوز لنا اعتماده كتعريف للإرهاب؟ هل للإرهاب شكل واحد وصيغة واحدة في كل زمان ومكان؟ هل صحيح أن كل عنف هو إرهاب؟ هل يستوي الفعل ورد الفعل، بين الظالم والمظلوم، في المسؤولية عن التدمير الذي يحدثه كل منهما؟ هل صحيح أن العنف بصيغه وأشكاله المختلفة، في الأمكنة وفي الاتجاهات المختلفة، هو الفعل المستقل، أي أنه من دون جذور ينتسب إليها، ومن دون أسباب ولدته في الجذر في كل عنف، وإن إرهاب الأفراد والجماعات هو شكل من أشكاله، وصيغة من صيغه، ونتيجة حتمية من نتائجه؟

إنما أسئلة من جملة أسئلة كثيرة تصب في الاتجاه ذاته، وعلينا أن نمتلك الجرأة في الإجابة عمها بأعلى قدر من الجرأة والدقة والمسؤولية.

مساهمتي في الإجابة عن هذه الأسئلة تبدأ بالتمييز العام بين إرهاب الدولة وإرهاب الجماعات والأفراد والنماذج القديمة والحديثة لإرهاب الدولة، في تحديدي لها، تختلف في أشكالها، وتلتقي وتتقاطع في جوهرها. فالدولة التي تحتل بلدًا آخر، خارج حدودها، وتقهر شعبه، وتمنعه من حقه تقرير مصيره، إنما تشكل النموذج الأبرز لإرهاب الدولة، والمثال الراهن البالغ التعبير عن هذا النوع من الإرهاب هو ما تقوم به دولة إسـرائيل ضد الشعب الفلسطيني، اليوم، ومنذ أكثر من نصف قرن ولهذا النوع من الإرهاب شبيه في التاريخ الحديث يتمثل في ما شهدته الجزائر والفيتنام، وفي ما شهدته بلدان عديدة أخرى، النموذج الثاني لإرهاب الدولة يتمثل في النظام العنصـري السـابق في كل من جنوب أفريقيا، وزيمبابوي. أما النموذج الثالث من إرهاب الدولة فيتمثل بأنظمة الاستبداد على اختلافها وتمايزاتها التي تقمع شعوبها، وتصادر حرياتها، وتنهب ثروات بلدانها، وتبقيها في حالة متمادية من الخلف السياسي والاقتصادي والثقافي، إلا أن النموذج الأكثر فضاضة لإرهاب الدولة هو ما تمارسه الدول الكبرى من قمع وقهر وضغط وحصار ضد الدول الصغيرة ويتمثل هذا النموذج من إرهاب الدولة في ما تمارسه اليوم الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، إزاء البلدان الأخرى بصفتها الدولة العظمة، التي تعطي لنفسها صفة القائد الأوحد للعالم، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي في ذلك تتجاوز في شـكل فض، الأمم المتحدة ودررها المفترض الذي من أجله أنشـأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كضرورة تاريخية، والمثال الأبرز، اليوم لهذا الدور الأميركي هو الموقف من العراق، وهو موقف لا يرمي إلى تحرير شـعب هذا البلد من نظام اسـتبدادي مغامر؛ بل هو يرمي إلى الهيمنة على هذا البلد، وعلى ثرواته وثروات المنطقة وامتداداتها شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا.

من هذا ينبغي لنا أن نبدأ في الحديث عن الإرهاب وجذوره، وعن أشـكال العنف كافة، التي يشـهدها عالمنا المعاصر، والتي شهدها العالم في عصور سابقة، ويهمني قبل البدء في تقديم قراءتي لأشكال العنف السائدة من قبل الأفراد والجماعات، ما هو مشروع منها تفسيرًا في الأساس، وتبريرًا في بعض الحالات وما

هو إرهاب بالمعنى الدقيق للكلمة يهمني أن أعلن موقفي من العنف بشكل عام، ففي اعتقادي أن العنف كرد فعل على الظلم والاستبداد، وعلى القهر القومي والاجتماعي من قبل المظلومين والمقهورين لم يعد موفق ما أثبته التجارب في التاريخ القديم والمعاصر، هو السبيل الصحيح والوحيد للانتصار على الظلم والظالمين. ولم يعد هو الطريق الصحيح والوحيد لتحقيق الحرية والتقدم والسعادة للشعوب، كلامي هذا لا يعني، بالطبع، أن الحرية للشعوب تأتي من تلقاء ذاتها، أو تأتي منحه من المستبدين. كلا فالنضال من أجل الحرية والعدالة والتقديم هو الشرط الأساسي لتحقيق هذه الأهداف الكبيرة، لكن النضال لا ينحصر في شكل واحد ووحدي؛ بل هو يتخذ، دائمًا، أشكالًا وأساليب وأدوات لا حصر لها، تبتدعها الشعوب، وفق شروط تاريخية معينة، تحددها طبيعة المرحلة المفترض تحقيقها، ومستوى وعي القوى المعنية بإيجاز هذه المهمات.

وإذ أدعو إلى تحرير النضال من أجل الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية من أشكال العنف، التي سادت قديمًا، وتسود حديثًا، فلأنني أعيد قراءتي للمفهوم المعمم والسائد للثورة. فالثورة هي، في نظري، عملية تاريخية لها زمنها الضروري. ولها شروطها. ويتصل كل من الزمن والشروط، ويتحدد، بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني القائم في البلد المعين. ويتصل كل منهما، ويتحد، بمستوى الوعي الذي تمتلكه القوى المعنية بالتغيير الديمقراطي في ميادينه كلها، في الاتجاه الأفضل والأرقى، «سياسيًا» و«اقتصاديًا» و«اجتماعيًا» و«قانونيًا». وهو ما يتمثل في تحقيق الحرية والتقدم الإنساني، للأفراد وللجماعات، على مستوى كل من الدولة ومؤسساتها والمجتمع ومؤسساته، ولذلك فالثورة، بهذا التحديد لها، ليست قفزة، ولا يمكن لها، موضوعيًا، أن تحقق الهدف المطلوب منها بقفزة. وأرمي، بهذا التحديد للمفاهيم، إلى التمييز بين من يقوده الإيمان بالتغيير عن طريق الثورة، ومن يقوده اليأس إلى أعمال عنف، كرد فعل على الظلم المتمادي، من ناحية، وبين من يصبح العنف عنده مهنة للقتل والإجرام، تتخذ صفة الإرهاب من دون التباس، من ناحية ثانية، ولا يقلل من هذا التوصيف لهذا النوع من العنف بأنه إرهاب احتماء القائمين به، هنا وهنالك بمرجعيات أيديولوجية وعقائدية، دينية، إسلامية، على وجه الخصوص، وعلمانية، شيوعية من أمثال ما فعله بولبوت في كمبوديا.

الأمثلة على النموذج الأول من العنف في بلداننا، تتمثل في ما نشهده في فلسطين من عمليات استشهادية، خاطئة، من وجهة نظري، في المبدأ والسياسة والجدوى، يقوم بها أبطال حقيقيون لا يترددون في تقديم حياتهم، من أجل وطنهم، كتعبير عن اليأس المتراكم والكفاحية المتواصلة في آن. والمشكلة هنا بالنسبة لهذه العمليات إنما تكمن في موقف الجهات التي تدفعه هؤلاء الأبطال للقيام بهذا النوع من العمل الانتحاري، بديلًا من النضال الشعبي، الذي هو أساس كل نضال بأشكاله المعروفة كافة.

أما الأسئلة عن النموذج الثاني من العنف المشار إليه فتتمثل في ما قام به بن لادن وأمثاله من العرب

الأفغان، في أفغانستان وفي الجزائر وفي اليمن وفي أماكن أخرى، وأحداث الحادي عشر من أيلول في أمريكا هي الصورة البشعة لها النموذج، تكملها في الجزائر جرائم القتل المتمادية التي يرتكبها أولئك السفاحون، الذين يمارسون مهنة القتل ضد المدنيين الأبرياء بوحشية وبدم بارد من دون أي رادع إنساني، أو أخلاقي، وأخطر ما يمثله هذا النوع من الإرهاب الفردي والجماعي هو أن أصحابه يمارسونه باسم الإسلام، والإسلام قطعًا بريء منهم، وبريئة منه ومنهم القيم الإنسانية الكبرى للدين الإسلامي، والإنجازات الكبرى للحضارة العربية الإسلامية، التي امتد ويمتد إشعاعها في كل أرجاء المعمورة إلا أن لهذا النوع من الإرهاب شبيه في أميركا وفي بعض بلدان أوروبا يتمثل في الجرائم التي يرتكبها أفراد ضد أفراد، وأفراد ضد جماعات بما في ذلك ضد طلاب داخل مدارسهم، وضد أطفال وعائلاتهم داخل منازلهم.

أريد أن أخلص مما طرحته من أسئلة، ومن مساهمة، أولية في الإجابة عنها إلى أن المشكلة الحقيقية التي تواجهنا في بلداننا العربية، خصوصًا وفي العالم، عمومًا تتمثل في أن جميع الشعوب، وشعوبنا العربية على وجه التحديد هي بحاجة على الديمقراطية، كشرط أساسي للحفاظ على الحرية، ولتأمين وضمان حقوق الإنسان، ولتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية، ذلك أن الديمقراطية كقيمة اجتماعية مطلقة بذاتها، هي الأساس الذي يحول دون حصول العنف، كفعل وكرد فعل، وهي حاجة تبرز بشدة وبحدة في بلداننا العربية، اليوم، ومنذ عقود. ذلك أن الطابع المميز للحالة السائدة في بلداننا، وحتى في البلدان الأكثر عراقة في تقاليدها الديمقراطية هو النزعة المتمادية نحو الاستبداد، وتقليص الديمقراطية، والحد من الحرية الفردية، وإلغاء التعدد، والسعي للتوحيد القسري وللمجتمعات، ضد طبيعة الحياة، وهي عملية تسعى القوى المهيمنة بأشكالها وأنواعها وأجناسها المختلفة إلى تثبيتها وترسيخها جفوة القمع والقسر والإكراه.

إن فكرة الحزب الواحد، التي تسود في معظم بلداننا منذ زمن طويل، والسلطة الواحدة التي لا تتبدل ولا تتغير، والعقائد والأيديولوجيات الدينية والعلمانية التي تدعي احتكار الحقيقة وترفض الاعتراف بالآخر، جميعها تتحمل المسؤولية عن الظواهر المرضية التي تعج بها مجتمعاتنا العربية اليوم، والتي تشكل عائقًا حقيقًا أمام تحرر بلداننا وتقدمها ومن دون الإقرار بذلك بأقصى الجرأة وبأعلى قدر من المسؤولية، وعلى قاعدة المراجعة النقدية العميقة للتجارب السابقة لمن يكون بإمكان بلداننا أن تشق طريقها إلى مستقبلها، وتتحرر من أزمانها المزمنة، فذلك هو الشرط الضروري لكي تدخل هذه البلدان في العالم المعاصر، وتصبح جزءًا منهن وهو الشرط الضروري لكي تكون قادرة على الإسهام في العملية التاريخية الشاقة، عملية صياغة مستقبل أفضل للبشرية، أقول بكلام آخر بأنه من دون الإقرار بالواقع القائم، ومعرفته بدقة، وتحليل بعمق، ومن دون الإقرار بضرورة الخروج منه على النحو الذي أشرت إليه ستتفاقم الأزمات القائمة والمتمادية، المنتقلة من مرحلة إلى مرحلة، ومن جيل من السلطات إلى جيل آخر، وستتفاقم هذه الأزمات معها حالات

الارتباك والاضطراب والضياع وستولد بالضرورة، ما تشهده من عنف بأشكاله المختلفة، بما في ذلك العنف الذي يحمل صفة الإرهاب، وطبيعي أن جميع هذه الأزمات، وما يترافق معها وينتج عنها من وقائع وظاهرات، إنما اتخذت أشكالها المتفاقمة هذه بفعل الانهيارات التي أصابت مشاريع التغيير القديمة والحديثة، تمادت وتفاقمت بفعل انصراف أصحاب هذه المشاريع عن مهمة إعادة صياغة مشاريعهم، في ضوء تجارب الماضي وتحولات العصر، وبقائهم في حالة الترهل والتراجع، واجترار أفكار الماضي وانتصار المستحيل الذي لن يأتي، المهمة الملحة، إذن، إنما تتلخص في أن تتصدى القوى الجديدة، قوى المستقبل، الشاب والمثقفون خصوصًا لصياغة مشاريع جديدة للنهضة، مشاريع ديمقراطية حقيقية للتغيير، مختلفة، نوعيًا بسبب اختلاف الشروط التاريخية، عن المشاريع السابقة كلها، حتى وهي تستمد منها بعض أفكارها، وتغتني من تجاربها، وعندما تتم صياغة هذه المشاريع من قبل هذه القوى الجديدة ستوفر الشروط التي تؤدي على ولادة وتكون كتلة تاريخية من نوع مختلف قادرة على شق الطريق إلى المستقبل وفي مثل هذه الحالة فقط يمكن أن تتحرر بلداننا من الظواهر المرضية التي تتمثل في ما نشهده من عنف مدمر سواء منه ذلك النوع الذي يحمل معه مشروعيته تفسيرًا أو تبريرًا. حتى ولو كان خاطئًا أم ذلك النوع الذي يدخل في باب الإرهاب بالمعنى الدقيق للكلمة.

إلا أن هذه الكتلة التاريخية الجديدة، التي لا بد من توفير شروط قيامها في جزءًا بلداننا بالمفرد وبالمجتمع ستتشكل، عندها؟؟؟؟؟ من تراكم عالمي، في الاتجاه الذي يساعد على خلق كتلة تاريخية عالمية جديدة، هي الكتلة التاريخية التي ستوكل إليها مهمة قيام عولمة بديلة، عولمة توحد العالم على أساس إنساني؟؟؟؟ لعولمة الرأسمال المتوحش، الذي ولد ويولد على الدوام كل تلك الظاهرات التي تهدد البشرية بالفناء وتهدد الكوكب الأرضي بالاحتراق.

تلك هي قراءتي لموضوع الإرهاب تحديدًا وتمييزًا، أسبابًا ونتائجًا وخططًا للمستقبل، ووظيفة هذه الخطط ومهمة الانخراط في تحقيقها يتمثلان في تحرير بلداننا وتحرير العالم من كل عنف يقود إلى التدمير.

كريم مروة

بيروت في 2002/10/2